

Distr.: General
14 August 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية*

الرئيسة - المقررة: شيريل لايتفوت

* أُنق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 36/6 آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية كهيئة فرعية من أجل مساعدة المجلس في تنفيذ ولايته، بتزويده بخبرة موضوعية عن حقوق الشعوب الأصلية على نحو ما طلب. وقرر المجلس، في ذلك القرار، أن تركز الخبرة الموضوعية أساساً على الدراسات والمشورة القائمة على الأبحاث، وأجاز لآلية الخبراء أن تقدم إليه مقترحات لينظر فيها ويوافق عليها.
- 2- وفي أيلول/سبتمبر 2016، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 25/33 الذي يقضي بتعديل ولاية آلية الخبراء وتكليفها بتقديم الخبرة الفنية والمشورة إلى المجلس بشأن حقوق الشعوب الأصلية على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبمساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، من أجل تحقيق أهداف الإعلان من خلال تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها وإعمالها. ويبين القرار العناصر المحددة للولاية الجديدة.
- 3- وعقدت آلية الخبراء دورتها السادسة عشرة في جنيف في الفترة من 17 إلى 21 تموز/يوليه 2023. وليس الغرض من موجز المناقشة الوارد في الفروع من الخامس إلى الرابع عشر أدناه أن يكون محضراً حرفياً، بل الغرض منه تقديم لمحة عامة عن أهم النقاط التي أثارها الأعضاء الخبراء وغيرهم من المشاركين. ويمكن الاطلاع على إسهامات كل مشارك من المشاركين في البث الشبكي لوقائع الدورة⁽¹⁾.

ثانياً - أنشطة ما بين الدورات

- 4- نفذت آلية الخبراء، منذ دورتها الخامسة عشرة المعقودة في تموز/يوليه 2022، عدة أنشطة رسمية فيما بين الدورات. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2022، عقدت جلسة حوار مع مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والخمسين تناولت تقريرها السنوي⁽²⁾ ودراستها المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة، بما في ذلك اتفاقات السلام ومبادرات المصالحة، والاعتراف الدستوري بها⁽³⁾. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2022، شارك رئيس آلية الخبراء في مناقشة سنوية عقدها المجلس واستمرت نصف يوم حول حقوق الشعوب الأصلية، وهي مناقشة ركزت على تأثير خطط التعافي الاجتماعي والاقتصادي على الشعوب الأصلية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع التشديد بشكل خاص على الأمن الغذائي⁽⁴⁾. وفي الفترة من 21 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، شارك رئيس آلية الخبراء في حلقة عمل الخبراء التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتي كانت مفتوحة لمشاركة الدول والشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع للشعوب الأصلية، بشأن السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمل المجلس⁽⁵⁾. وقدمت آلية الخبراء أيضاً مساهمة خطية.
- 5- وعقدت آلية الخبراء اجتماعها فيما بين الدورات في الفترة من 5 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022 في جنيف. وشمل الاجتماع حلقة دراسية للخبراء مدتها يومان بشأن أثر العسكرة على

(1) انظر <https://media.un.org/en/webtv>

(2) A/HRC/51/49

(3) A/HRC/51/50

(4) انظر A/HRC/53/43

(5) انظر <https://www.ohchr.org/en/events/events/2022/expert-workshop-possible-ways-enhance-participation-Indigenous-peoples-work>

حقوق الشعوب الأصلية⁽⁶⁾ واجتماع عمل خاص لآلية الخبراء مدته ثلاثة أيام. وكان الهدف الرئيسي من حلقة الخبراء الدراسية هو الحصول على مدخلات فنية في الدراسة السنوية لآلية الخبراء. وضمت الحلقة الدراسية حوالي 25 مشاركاً، بينهم أعضاء الآلية، وأخصائيون من عدة مناطق، ومدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، وأكاديميون، وموظفون من المفوضية.

6- وفي شباط/فبراير 2023، عقدت جامعة كولومبيا البريطانية ندوة حول إنشاء آليات فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لدعم العمل الجاري لآلية الخبراء وتقريرها حول هذا الموضوع.

7- وشاركت آلية الخبراء في الدورة الثانية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، عمل عدد من أعضاء الآلية مع وكالات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد القطري.

8- وفي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022 وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023، حضر عدة أعضاء في آلية الخبراء اجتماعات فريق العمل العالمي المعني بتسخير عقد من الزمان للعمل من أجل لغات الشعوب الأصلية، التي نسقتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

9- ولم توفد آلية الخبراء بعثات المشاركة القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنها تشارك في حوارات مع العديد من أصحاب المصلحة للتحضير للزيارات القطرية في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ثالثاً - اعتماد الدراسات والتقارير والمقترحات

ألف - الدراسات والتقارير

10- اعتمدت آلية الخبراء، في دورتها السادسة عشرة، دراستها بشأن أثر العسكرة على حقوق الشعوب الأصلية⁽⁷⁾، التي أعدت عملاً بالفقرة 2(أ) من قرار مجلس حقوق الإنسان 25/33.

11- واعتمدت آلية الخبراء أيضاً تقريرها المعنون "الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: إنشاء آليات رصد فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ الإعلان"، عملاً بالفقرة 2(ب) من قرار المجلس 25/33⁽⁸⁾.

12- واتفقت آلية الخبراء على أن تتقح الرئيسة - المقررة الوثيقة المذكورة أعلاه، بالتشاور مع أعضاء الآلية الآخرين، في ضوء المناقشات التي أجرتها الآلية في دورتها السادسة عشرة، واتفقت أيضاً على تقديمها إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين.

(6) انظر <https://www.ohchr.org/en/events/events/2022/impact-militarisation-rights-indigenous-peoples-study>

(7) A/HRC/EMRIP/2023/2

(8) A/HRC/EMRIP/2023/3

باء - المقترحات

المقترح 1: مشاركة الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان

13- تدعو آلية الخبراء مجلس حقوق الإنسان إلى أن يواصل، بالتشاور مع الشعوب الأصلية، تيسير مشاركة المؤسسات التمثيلية للشعوب الأصلية في أعمال المجلس، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأن يلتزم بتذليل العقبات، ومن بينها الحواجز اللغوية التي تعيق مشاركة الشعوب الأصلية في هذه الأعمال، وتعزيز فرص حضور ممثلي الشعوب الأصلية شخصياً وعبر الإنترنت.

14- وترحب آلية الخبراء بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/51، الذي قرر فيه المجلس مواصلة مناقشة الخطوات الإضافية لتيسير مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في أعمال المجلس. وتتوه آلية الخبراء أيضاً بتقرير حلقة عمل الخبراء⁽⁹⁾، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ونظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بشأن السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمل المجلس، والتي قدمت توصيات لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الشأن.

15- وتدعو آلية الخبراء المجلس إلى عقد أربع حلقات عمل للخبراء مدة كل منها يومان بشأن مواضيع أماكن المشاركة، وطرائق المشاركة، ومعايير الاعتماد، وآلية الاعتماد، على أن تختتم قبل شباط/فبراير 2025. وستركز حلقات العمل على السبل الممكنة لتعزيز مشاركة المؤسسات الممثلة للشعوب الأصلية في أعمال المجلس. وسيكون من بين المشاركين الدول الأعضاء، والشعوب الأصلية، وآلية الخبراء، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وستطلب مساهمات خطية.

16- وتماشياً مع التوصيات الصادرة عن حلقة عمل الخبراء التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تشجع آلية الخبراء المجلس على تعيين رئيسين مشاركين لكل حلقة عمل، أحدهما ترشحه الدول الأعضاء والآخر ترشحه الشعوب الأصلية.

17- وكجزء من العملية التحضيرية لحلقات العمل، تدعو آلية الخبراء المجلس إلى أن يطلب إلى الرئيسين المشاركين التعاون مع هيئة التنسيق المعنية بالشعوب الأصلية من أجل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة لتنظيم حلقات العمل الأربع التي تستغرق يومين، بما يكفل مشاركة جميع المناطق الاجتماعية والثقافية السبع للشعوب الأصلية. والرئيسان المشاركان مدعوان أيضاً إلى إعداد محضر غير رسمي لكل حلقة عمل وإعداد تقرير، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن حلقات العمل الأربع التي تستغرق يومين، بغية إعداد مشروع قرار بشأن تعزيز المشاركة وتقديمه إلى المجلس قبل دورته التاسعة والخمسين.

18- وتقترب آلية الخبراء أن ينظر المجلس في مسألة المشاركة في دورات المجلس وأن يوصي بترتيب محدد لمشاركة المؤسسات الممثلة للشعوب الأصلية في جلسة التحاور التي يعقدها المجلس مع المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وجلسة التحاور المعقودة مع آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وحلقات النقاش التي يعقدها المجلس لمدة نصف يوم.

19- وترى آلية الخبراء أن يقترح المجلس تيسير صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية مشاركة عدة ممثلين لمنظمات ومؤسسات الشعوب الأصلية من كل منطقة من المناطق

(9) A/HRC/53/44.

الاجتماعية والثقافية في حلقة عمل الخبراء، على النحو الموصى به في الفقرة 14 من قرار المجلس 18/51، بما يكفل قدر الإمكان التمثيل الإقليمي والجنساني المتوازن.

20- وتحيط آلية الخبراء علماً مع التقدير بعمل هيئة التنسيق المعنية بالشعوب الأصلية وتقدم أن يشجع المجلس الدول وغيرها من الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص على تقديم الدعم المالي لهذا العمل.

21- وتقدم آلية الخبراء المقترح المذكور أعلاه من دون أي إخلال بتعزيز واستكمال العملية التشارورية الجارية المشار إليها في قرار الجمعية العامة 321/71 والهادفة إلى تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القضايا التي تمسها.

المقترح 2: حلقة نقاش مجلس حقوق الإنسان

22- تقترح آلية الخبراء، وفقاً للمقرر الذي اتخذته في دورتها السادسة عشرة، أن يعقد مجلس حقوق الإنسان حلقة نقاش بشأن القوانين والتشريعات والسياسات والداستير والأحكام القضائية وغيرها من الآليات، للنظر في السبل التي اتخذت بها الدول تدابير لتحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تمشياً مع المادة 38 من الإعلان، مع التركيز على تقرير المصير. وتقترح آلية الخبراء تنظيم حلقة النقاش للدورة السابعة والخمسين للمجلس، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر 2024. وقررت آلية الخبراء، خلال دورتها السادسة عشرة، أن تحلل دراستها السنوية المقبلة القوانين والتشريعات والسياسات والداستير والأحكام القضائية وغيرها من الآليات، وتنتظر في السبل التي اتخذت بها الدول تدابير لتحقيق غايات الإعلان، بما يتسق مع المادة 38. وستستكمل الدراسة بملحة دراسية للخبراء، تنظمها آلية الخبراء بمشاركة مؤسسة أكاديمية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، تُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وستتلقى بمدخلات من أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة تلتزم من خلال دعوة مفتوحة.

23- وتدعو آلية الخبراء المجلس إلى مراعاة التوصيات المقدمة في حلقة النقاش التي استمرت نصف يوم خلال دورته الحادية والخمسين، في أيلول/سبتمبر 2022، بشأن أثر خطط التعافي الاجتماعي والاقتصادي على الشعوب الأصلية في سياق كوفيد-19 مع التركيز بوجه خاص على الأمن الغذائي.

المقترح 3: حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء الشعوب الأصلية

24- تضع آلية الخبراء في اعتبارها الحالة الحرجة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية يوماً في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بحقوقهم في الأرض والأقاليم والموارد الطبيعية، وتحت مجلس حقوق الإنسان على دعوة الدول إلى كفالة توفير الأمن والحماية الواجبة والبيئة الآمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء الشعوب الأصلية، دون تمييز. ويشمل ذلك الاعتراف العلني بالدور الرئيسي الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، وتقيح القوانين التي تقيد عملهم أو تجرمه، والامتناع عن أي عمل يهدف إلى تثبيط أنشطتهم أو تعريض سلامتهم للخطر، واعتماد التدابير المناسبة لحمايتهم من أي شكل من أشكال التهديد والتخويف والمضايقة أو الاعتداء.

25- وترحب آلية الخبراء باعتماد التوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تسلط الضوء على المخاطر الإضافية التي تواجهها نساء وفتيات الشعوب الأصلية بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، وتقدم أن يدعو المجلس الدول إلى اعتماد استجابات تراعي الفوارق بين الجنسين وتدابير ملائمة ثقافياً ترمي إلى منع أي نوع من الاعتداءات على السلامة البدنية أو النفسية للمدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية والتصدي لها، مع تجنب إعادة الإيذاء وضمان عدم التكرار.

26- وتقترح آلية الخبراء أيضاً أن يطلب المجلس إلى الدول الأعضاء أن تكفل إجراء تحقيق سريع وفعال في أي انتهاكات لحقوق الشعوب الأصلية ولحقوق الإنسان للشعوب الأصلية وللمدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ولزعماء الشعوب الأصلية، لا سيما الانتهاكات المرتكبة ضد نساء الشعوب الأصلية، من أجل ضمان سبل انتصاف فعالة وضمن مبدأ عدم التكرار في حالة انتهاك الحقوق.

المقترح 4: الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمكلفين بولايات وقادة الشعوب الأصلية

27- تشدد آلية الخبراء على أن منظومة الأمم المتحدة التزمت بضمان تنظيم مناسبات يمكن للجميع المشاركة فيها في بيئة شاملة ومحترمة وأمنة، دون خوف من التعرض لأي نوع من التهيب أو المضايقة أو الانتقام، على النحو المنصوص عليه بوضوح في مدونة قواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة. وتحت آلية الخبراء مجلس حقوق الإنسان على دعوة الدول إلى التصرف بنزاهة واحترام تجاه جميع المشاركين الذين يحضرون أو يشاركون في أي اجتماع لآلية الخبراء، وأن تكفل أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. وتحت آلية الخبراء المجلس على أن يؤكد من جديد بقوة أن أي عمل من أعمال المضايقة أو الانتقام غير مقبول وأنه سيتم التصدي له على وجه السرعة.

28- وتدعو آلية الخبراء المجلس إلى تكرار الشواغل والإجراءات المقترحة المبينة في الفقرتين 27 و28 من قراره 19/42، والفقرتين 31 و32 من قراره 11/48، والفقرتين 27 و28 من قراره 18/51، بما في ذلك القلق إزاء زيادة حالات الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين. وتدعو المجلس أيضاً إلى حث الدول على اعتماد استجابات لحالات الطوارئ لضمان الحماية الواجبة لزعماء الشعوب الأصلية ومجتمعاتهم المحلية، وعلى النظر في جميع الادعاءات المتعلقة بأعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، بمن فيهم المكلفون في الأمم المتحدة بولايات تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وممثلو الشعوب الأصلية الذين يحضرون دورات آلية الخبراء، وإدانة جميع هذه الأعمال. وتطلب آلية الخبراء أيضاً إلى المجلس أن يحث البلدان المضيفة للأمم المتحدة والبلدان المضيفة لمناسبات الأمم المتحدة على ضمان منح جميع أفراد الشعوب الأصلية الذين يسعون إلى المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة تأشيرات دخول دون أي تمييز أو تأخير.

المقترح 5: زيادة مشاركة الدول الأعضاء في آلية الخبراء

29- تقترح آلية الخبراء أن يواصل مجلس حقوق الإنسان تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بهمة في أنشطة آلية الخبراء، بما في ذلك عن طريق تقديم مساهمات في دراساتها وتقاريرها، وحضور دوراتها السنوية والمشاركة فيها، وتقديم مدخلات وتعليقات شفوية بشأن تقاريرها ودراساتها.

30- وتقترح آلية الخبراء أن يشجع المجلس بقوة الدول والشعوب الأصلية على تعزيز العمل معها في إطار ولايتها المعدلة، عملاً بقرار المجلس 25/33 وذلك بتقديم طلبات المساعدة التقنية وتيسير الحوار، بما في ذلك لأغراض تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشعوب الأصلية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والمقدمة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وينبغي أيضاً تشجيع الدول على الاستجابة لطلبات المقدمة من الشعوب الأصلية بموجب الفقرتين الفرعيتين (ج) و(هـ) من الفقرة 2 من القرار 25/33 واغتنام فرصة الحوار التي تتيحها هذه الطلبات، وتيسير ترتيبات بعثات المشاركة القطرية لتمكين آلية الخبراء من تنفيذ ولايتها على نحو شامل.

المقترح 6: حق الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة

31- تكرر آلية الخبراء الاعتبارات والشواغل التي أعربت عنها الشعوب الأصلية خلال دورتها السنوية الخامسة عشرة، فيما يتعلق بتأثير المشاريع الإنمائية على نساء الشعوب الأصلية في أقاليمها، وتقترح أن يحث مجلس حقوق الإنسان الدول على احترام وضمأن أعمال حق الشعوب الأصلية في أن تُستشار، بهدف الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وكذلك ضمان احترام أي اتفاقات تنتج عن مفاوضات عادلة ومنصفة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. وينبغي للدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك من خلال التشريعات، لضمان أن تتوخى مؤسسات الأعمال العاملة داخل ولايتها القضائية أو انطلاقاً منها العناية الواجبة وأن تمتثل لحقوق الإنسان الدولية، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

32- وبعد أن عقدت آلية الخبراء حلقة نقاش بشأن حق الشعوب الأصلية في المشاركة بخرية في جميع أنشطتها التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على ممارسات صيد الأسماك، تقترح أن يحث المجلس الدول على المساهمة في تعزيز وتدعيم حقوق الشعوب الأصلية في صيد الأسماك وبناء قدرات مؤسسات الشعوب الأصلية وهيئات صنع القرار المشاركة في الحوار بشأن الحقوق المتصلة بصيد الأسماك. وتقترح أيضاً أن تساهم الدول في تعزيز وتدعيم النهج التي تقودها الشعوب الأصلية إزاء الإدارة البحرية والقضايا ذات الصلة فيما يتعلق بجميع مجاري المياه والبحيرات والبحار الساحلية والبيئة البحرية العامة من حيث صلتها بأهداف التنمية المستدامة 2 و3 و6 و13 وخصوصاً الهدف 14.

المقترح 7: العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية

33- تقترح آلية الخبراء أن يشجع مجلس حقوق الإنسان الدول على الدخول في حوار مثمر ومستدام مع الشعوب الأصلية والمتقنين والمجتمع المدني وغيرهم من الجهات الفاعلة العامة والخاصة لاعتماد وتنفيذ خطة العمل العالمية للعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية، مع مراعاة النطاق الواسع لحقوق الإنسان ذات الصلة عندما يتعلق الأمر بتعزيز وإعمال حقوق الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك ضمان الاعتراف القانوني بلغات الشعوب الأصلية، وصياغة القوانين والتشريعات والبرامج اللازمة للتماسك الاجتماعي، وإشراك وإدماج الناطقين بلغات الشعوب الأصلية، وتشجيع الاستخدام الوظيفي للغات الشعوب الأصلية في جميع المجالات والخدمات العامة.

34- وتدعو آلية الخبراء المجلس إلى تشجيع الدول واليونسكو على اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ خطة العمل العالمية على الصعيدين المحلي والوطني، بطريقة ملائمة ثقافياً وبالتشاور والتعاون الوثيقين مع الشعوب الأصلية. ولهذا الغرض، ينبغي أن تخصص الدول واليونسكو التمويل المناسب. وتقترح آلية الخبراء أن تنشئ اليونسكو آلية داخل اليونسكو مصممة خصيصاً للشعوب الأصلية وتتشكل منها، وأن تنظم دورة سنوية بشأن تحقيق العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية، بما يكفل المشاركة الكاملة والهادفة للشعوب الأصلية في عملية تصميم الاستراتيجيات والمبادرات والسياسات والتشريعات وتنفيذها لاحقاً.

المقترح 8: حقوق الشعوب الأصلية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

35- ترحب آلية الخبراء بعمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، التي أنشأتها الجمعية العامة في عام 1961، لاستعراض قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

36- ومن هذا المنطلق، تحث آلية الخبراء مجلس حقوق الإنسان على دعوة الدول الأعضاء إلى كفالة الاعتراف الكامل بحقوق الشعوب الأصلية داخل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو داخل تلك

التي تنتظر إدراجها في القائمة، واحترامها، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير والحكم الذاتي على النحو الذي أكدته إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

المقترح 9: وضع خطط العمل الوطنية، وآليات الرصد الوطنية والإقليمية الفعالة، والتشريعات اللازمة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

37- ترحب آلية الخبراء بالتطورات الإيجابية في عدد من الدول التي وضعت أو هي بصدد وضع خطط عمل وطنية وتشريعات محلية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بمشاركة كاملة وهادفة من الشعوب الأصلية، بما في ذلك في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطط العمل الوطنية والتدابير التشريعية وإنشاء آليات فعالة لرصد هذه التدابير وتمويلها تمويلًا كافيًا.

38- وتدعو آلية الخبراء مجلس حقوق الإنسان إلى تشجيع المزيد من الدول على اتخاذ تدابير محددة، وبشكل نشط، لوضع خطط عمل وطنية وتشريعات محلية لتنفيذ الإعلان. وتدعو آلية الخبراء المجلس إلىحث الدول على ضمان اضطلاع الشعوب الأصلية بدور مركزي في صياغة وتنفيذ خطط العمل الوطنية، وفقاً للإعلان.

39- وتقدم آلية الخبراء أن يشجع المجلس الدول على الدخول في حوار مثمر ومستدام مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وهيئات الأمم المتحدة وجميع المستويات والإدارات الحكومية ومع الشعوب الأصلية للمضي قدماً في تنفيذ الإعلان.

المقترح 10: المعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى

40- تعرب آلية الخبراء عن تقديرها لاعتراض المشاركين في دورتها السادسة عشرة بأهمية دراستها لعام 2022 بشأن المعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى، بما في ذلك اتفاقات السلام ومبادرات المصالحة، ولاعتراضهم الدستوري.

41- وتدعو آلية الخبراء مجلس حقوق الإنسان إلى تشجيع الدول على الاعتراف على النحو الواجب بالمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة ومراعاتها وإنفاذها من أجل النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وتحقيق أعمالها، وتعزيز النهج الموضوعية والإجرائية للمشاركة في إبرام المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة في العصر الحديث كوسيلة لإعمال الحقوق المؤكدة في الإعلان.

المقترح 11: أفراد مجتمع الميم الموسع من الشعوب الأصلية

42- ترحب آلية الخبراء بفرصة مناقشة مسألة حق الشعوب الأصلية في أن تكون حرة ومتساوية مع جميع الشعوب والأفراد الآخرين وحققها في عدم التعرض لأي نوع من التمييز في ممارسة حقوقها، بما في ذلك التعبير عن نفسها على أساس الأصل ونوع الجنس والهوية دون أي تمييز. ويشمل ذلك العناصر الهامة التي يسترشد بها التقرير المقبل للخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

43- وتدعو آلية الخبراء مجلس حقوق الإنسان إلى تشجيع الدول على مواصلة الحوار بشأن هذا الموضوع مع آلية الخبراء والخبير المستقل.

المقترح 12: صحة الشعوب الأصلية ورفاهها

44- تقترح آلية الخبراء على مجلس حقوق الإنسان أن يعترف بقرار جمعية الصحة العالمية 16-76 المؤرخ 30 أيار/مايو 2023 بشأن صحة الشعوب الأصلية وأن يعترف به ويتخذ إجراءات محددة عملاً

به، ولا سيما الفقرات المحددة التي تحث الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية على تطوير المعارف ووضع الخطط والاستراتيجيات الصحية الوطنية وتمويلها وتنفيذها، بالإضافة إلى جميع الفقرات الأخرى، من أجل الاستجابة لصحة ورفاه الشعوب الأصلية، التي تواجه تفاوتات كبيرة في الصحة والرفاه مقارنة بنظرائها عبر العديد من المؤشرات، بما في ذلك ما يتعلق بالأوبئة والجوائح، مثل جائحة كوفيد-19.

رابعاً - تنظيم الدورة

ألف - الحضور

45- عقدت آلية الخبراء دورتها السادسة عشرة في جنيف في الفترة من 17 إلى 21 تموز/يوليه 2023. وحضر الدورة جميع أعضاء آلية الخبراء السبعة، وهم أنيسا بريندالي ألفريد كنفهام (نيكاراغوا)، وبينوتا موي داماي (بنغلاديش)، ودالي سامبو دورو (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأنتونينا غوربونوفا (الاتحاد الروسي، نائبة الرئيس)، وشيريل لايتفوت (كندا، الرئيسة - المقررة)، ومارغريت لوكاوا (أوغندا)، وفالمين توكي (نيوزيلندا، نائبة الرئيس).

46- وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثلو دول وبرلمانات وهيئات وطنية وشعوب أصلية ومنظمات شعوب أصلية وبرامج وهيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات وطنية وإقليمية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية.

47- وشاركت في الدورة أيضاً عضوة مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، السيدة مارجولين إتيان؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، فرانسيسكو كالي تزي؛ ورئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، داريو خوسيه ميخيا مونتالفو.

48- ونُظمت أثناء الدورة 25 نشاطاً جانبياً افتراضياً تناولت مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وترد قائمة كاملة بالأنشطة في الصفحة الشبكية لآلية الخبراء⁽¹⁰⁾.

باء - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال

49- أدى ستيف جاكوبس، زعيم ديسكاويه، صلاة افتتاحية احتفالية، افتتح بعدها السيد داماي، الرئيس المنتهية ولايته لآلية الخبراء، الدورة السادسة عشرة ورحب برئيس مجلس حقوق الإنسان. أقر جدول أعمال الدورة⁽¹¹⁾.

50- وشجع رئيس مجلس حقوق الإنسان آلية الخبراء على مواصلة المناقشات بشأن تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في اجتماعات المجلس بشأن القضايا التي تمسهم. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على التقرير الموجز عن مناقشة حلقة عمل الخبراء التي استغرقت أربعة أيام، والذي قدم إلى دورة المجلس الثالثة والخمسين التي اختتمت مؤخراً. وتناول الرئيس كذلك مسألة أعمال الانتقام والتخويف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين ودعا جميع الدول إلى احترام وحماية الأشخاص الذين يتعاونون مع منظومة الأمم المتحدة ويمثلونها.

(10) انظر <https://www.ohchr.org/en/events/sessions/2023/16th-session-expert-mechanism-rights-indigenous-peoples>.

(11) A/HRC/EMRIP/2023/1.

51- وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في كلمته الافتتاحية، إنه سمع، خلال بعثاته في وقت سابق من عام 2023، عن التأثير المخالف للمبادئ والمدمر للصناعات الاستخراجية على البيئة وعلى حقوق الشعوب الأصلية، ونزع ملكية الشعوب الأصلية من أراضي الأجداد، وعسكرة أراضيها وتأثير أزمة المناخ على تلك الأراضي، وعن نطاق وتأثير التمييز المنهجي والإقصاء. وأشار المفوض السامي أيضاً إلى أن تغير المناخ أزمة عالمية، لكن آثاره موزعة توزيعاً غير متساوٍ. وقال إن الشعوب الأصلية كانت من بين أول الشعوب وأشدّها تضرراً من الظروف المناخية القاسية ومن فقدان التنوع البيولوجي وتضاؤل الموارد الطبيعية. ودكّر المشاركون بأن إعلان وبرنامج عمل فيينا كان قد حدث الدول، قبل 30 عاماً، على ضمان المشاركة الكاملة والحرّة للشعوب الأصلية في جميع جوانب المجتمع، ولا سيما في المسائل التي تهمها. وجميع حقوق الإنسان تهم الشعوب الأصلية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

52- دعا السيد داماي، الرئيس المنتهية ولايته لآلية الخبراء، أعضاء آلية الخبراء إلى تعيين رئيس - مقرر ونواب للرئيس للفترة 2023-2024. ورشحت السيدة دورو السيدة لايتقوت رئيسة - مقررة والسيدة توكي والسيدة غوربونوفا نائبتين للرئيسة. وعُيّن المرشحون الثلاثة بالتزكية.

خامساً - الدراسة والمشورة بشأن أثر العسكرة على حقوق الشعوب الأصلية

53- في افتتاح البند 3 من جدول الأعمال، قدمت الرئيسة - المقررة مشروع الدراسة بشأن أثر العسكرة على حقوق الشعوب الأصلية وأفادت بأن آلية الخبراء تلقت أكثر من 100 تقرير من منظمات الشعوب الأصلية والدول الأعضاء والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة لاستكمال الدراسة.

54- وأشارت الرئيسة - المقررة إلى أنه لأغراض الدراسة، ينبغي أن تفهم العسكرة على أنها أي نوع من الاستراتيجيات أو الأنشطة العسكرية التي تؤثر على حقوق الشعوب الأصلية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأشارت أيضاً إلى أن الغرض من وقف الأنشطة العسكرية ومبدأ تقييد الأنشطة العسكرية في أراضي الشعوب الأصلية يجب تفسيرهما بالاقتران مع الفقرة الأولى من الديباجة، التي تشير إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي صون السلم الدولي ومنع الأخطار التي تهدد السلام.

55- وحللت الدراسة العسكرة وأثرها على حقوق الشعوب الأصلية في سياق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على عدة مواد من الإعلان، بما في ذلك المادة 30 التي تحظر الأنشطة العسكرية في أراضي أو أقاليم الشعوب الأصلية. وتناولت الدراسة عنصر المصلحة العامة في المادة 30، التي تنص على استثناء من الحظر العام على هذه الأنشطة العسكرية. وحُللت أيضاً مواد أخرى من الإعلان، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بذلك الحظر. وتناولت الدراسة كذلك آليات الوقاية والحق في سبل انتصاف فعالة.

56- واختتمت الدراسة بالمشورة رقم 16 لآلية الخبراء، التي شملت تعزيز وقف الاستخدام العسكري لأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها كمساهمة في إعمال الحق الجماعي في العيش بحرية وسلام وأمن كشعوب متميزة، والحق في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتفاهم والعلاقات الودية بين أمم العالم وشعوبه.

57- واقترح المشاركون توصيات وأعرّبوا عن قلقهم، بما في ذلك القلق من أن وجود قواعد عسكرية في بعض البلدان أثر تأثيراً مباشراً على الشعوب الأصلية من خلال القيود المفروضة على الحركة والتشريد

القسري والتهديدات والمضايقات ضد نساء وفتيات السكان الأصليين. وركزت توصيات وشواغل أخرى على تأثير العسكرة عند استخدامها في سياق مشاريع حفظ الأراضي.

58- وطلب إلى آلية الخبراء أن توصي بإجراء المشاورات بحسن نية في أراضي الشعوب الأصلية، والتماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الجديدة، ولا سيما في منطقة الأمازون، وضمان مشاركة الشعوب الأصلية في الدفاع عن الأرض والإدارة البيئية المستدامة. وركز مشاركون آخرون على اشتراط أن تحترم الأنشطة العسكرية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة عندما تتدرب الدول بمصلحة عامة ذات صلة، ووافقوا تماماً على ما خلصت إليه الدراسة من أنه يجب على الدول أيضاً أن تمتثل لمبدأي الضرورة والتناسب.

سادساً- الاجتماع التنسيقي لآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

59- في إطار البند 4 من جدول الأعمال، عقد أعضاء آلية الخبراء جلسة خاصة مع رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، السيد ميخيا مونتالفو؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، السيد كالي تزاوي؛ وممثلة مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، السيدة إتيان. ونظر المشاركون في المسائل التالية: معلومات مستكملة عن الأنشطة المشتركة المقررة للفترة 2023-2024؛ واختيار الدراسات المواضيعية وتنسيقها؛ وتنسيق المشاركة القطرية؛ والتعاون بين الآليات.

سابعاً- أنشطة ما بين الدورتين ومتابعة الدراسات والمشورة المواضيعية

60- افتتحت عضوة آلية الخبراء السيدة ألفريد المناقشة حول البند 10، موضحة أن الهدف من الدراسات والمشورة هو التوصل إلى فهم أفضل لأحكام الإعلان واقتراح إجراءات محددة يمكن أن تتخذها الدول والشعوب الأصلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجهات أخرى لتعزيز تنفيذها.

61- وعلقت عدة دول وممثلو الشعوب الأصلية ومشاركون آخرون على الدراسات والتقارير السابقة لآلية الخبراء، مثل دراسة عام 2022 بشأن المعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى، بما في ذلك اتفاقات السلام ومبادرات المصالحة، والاعتراف الدستوري بها؛ وتقرير عام 2021 عن الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: الشعوب الأصلية والحق في تقرير المصير؛ ودراسة عام 2018 بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة: نهج قائم على حقوق الإنسان. وأشار بعض المشاركين إلى أن الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق السكان الأصليين ازدادت على نحو مثير للقلق في الآونة الأخيرة، وحثوا آلية الخبراء على المساعدة في تحسين الوضع.

ثامناً- المشاركة القطرية

62- افتتحت عضوة آلية الخبراء السيدة لوكاوا البند 6 بالتذكير بعنصر المشاركة القطرية من ولاية آلية الخبراء، المتمثل في تقديم المشورة التقنية إلى الدول والشعوب الأصلية، بناء على طلبها، بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالشعوب الأصلية، أو تيسير الحوار بين الأطراف.

63- وأقر رئيس البرلمان الصامي في فنلندا بالأثر الإيجابي لبعثة المشاركة القطرية التابعة لآلية الخبراء، التي أثرت على العملية الجارية لإدخال تعديلات على قانون البرلمان الصامي لعام 1995

لموآمته مع الإعلان. بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء المحاولات المتكررة الفاشلة لتتقيح القانون والافتقار إلى الإرادة السياسية لمعالجة القضايا وحماية حقوق الشعب الصامي، ولا سيما حقه في تقرير المصير. ودعا إلى مواصلة الرصد من جانب آلية الخبراء. وسلط ممثل حكومة فنلندا الضوء على مشاركتها الاستباقية مع آلية الخبراء لمعالجة الشواغل المتعلقة بقانون البرلمان الصامي وحقوق المشاركة السياسية للشعب الصامي. وأقر الممثل بالتحديات المرتبطة بتعديل هذا القانون وأقر بأن الهدف لم يتحقق بعد. بيد أنه أكد أن الحكومة ستقدم اقتراحاً جديداً في الدورة البرلمانية المقبلة، بالتعاون مع البرلمان الصامي.

64- وأشار ممثل لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا إلى وجود نمط متكرر يتمثل في إعاقة التقدم وحتى في التراجع إلى الوراء، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الشائكة المتعلقة بتقرير المصير، منذ بعثة الإشارك على الصعيد القطري عام 2019. وشددت ممثلة المنتدى الوطني لزعماء شعب إيوي على الحاجة الملحة إلى التعجيل بوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الخاصة بالإعلان. وطلبت مزيداً من الدعم من آلية الخبراء والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في رصد التقدم المحرز فيما أثير من قضايا تتعلق بالماوري منذ عام 2019. وأكد ممثل حكومة نيوزيلندا من جديد التزامه بوضع خطة لتنفيذ الإعلان حظيت بموافقة شعب أوتياروا نيوزيلندا.

65- وقدم ممثل حكومة البرازيل معلومات مستكملة عن التزامها بحماية المساواة بين الجنسين والمساواة الإثنية والعرقية، بما في ذلك من خلال إنشاء وزارة الشعوب الأصلية وإعادة إنشاء وزارة المرأة ووزارة المساواة العرقية. وشدد على أهمية الاعتراف بالشعوب الأصلية كشركاء أساسيين في حفظ البيئة، وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت الحكومة خطوات محددة لحماية حقوق السكان الأصليين وتعترم إشارك الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار المتعلقة بمجتمعاتها المحلية.

66- وأعرب المجلس الدولي لمعاهدات الهنود عن امتنانه لإعادة ماسوكوفا المقدسة لشعوب ياكوي، التي حدثت بعد 20 عاماً من العثور عليها في متحف سويدي. وإلى جانب المواد الثقافية الأخرى المأخوذة من أسرى حرب ياكوي في تلاكسكالا في المكسيك، نُقل ماسوكوفا بأمان وأعيد إلى سلطات ياكوي التقليدية في فيكام بوبيلو، في وادي ريو ياكوي، في 12 تموز/يوليه 2023.

تاسعاً- العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية

67- أشارت السيدة غوربونوفا، نائبة الرئيسة، في عرضها للبند 7، إلى أنه منذ إعلان العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية، انضمت آلية الخبراء إلى الجهود التي تقودها اليونسكو من خلال المشاركة النشطة في فرقة العمل العالمية المعنية بإعلان عقد للعمل من أجل لغات الشعوب الأصلية.

68- وأوضحت ممثلة اليونسكو أن عدة حكومات وطنية ومنظمات مهنية اتخذت بالفعل تدابير محددة لتكييف خطة العمل العالمية للعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية مع السياقات المحلية والوطنية. وحتى الآن، وضع 11 بلداً خطط عمل وطنية في صيغتها النهائية، وهناك 13 بلداً بصدد وضع اللمسات الأخيرة عليها. واختتمت ممثلة اليونسكو كلمتها بالتذكير بأن أهداف العقد الدولي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جهود مشتركة لجميع أصحاب المصلحة، ودعت جميع الدول إلى تكييف خطة العمل العالمية مع سياقاتها المحددة وإطلاق مشاريع جديدة لتنشيط لغات الشعوب الأصلية وتعبئة الموارد البشرية والمؤسسية والمالية اللازمة.

69- وشدد ممثل مؤتمر الأمازيغ العالمي على أن العقد الدولي يمكن أن يتيح فرصة حقيقية لوقف التدهور الكبير في لغات الشعوب الأصلية. ولا بد، كما قال، أن يبذل الجميع جهوداً جديدة ومتعددة الأبعاد ورفيعة المستوى، بدءاً بالدول والمنظمات الحكومية الدولية.

70- وشدد ممثل حلف الشعوب الأصلية في آسيا على الحاجة إلى خطط عمل وطنية شاملة تعطي الأولوية للاستثمار في برامج البحوث وتدريب المعلمين، وتطوير ونشر الموارد التعليمية بلغات الشعوب الأصلية، وتعزيز التعليم الثنائي اللغة، وتعزيز الهياكل الأساسية، وتنفيذ مبادرات هادفة لمعالجة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعترض التعليم.

71- وأقر ممثل المكسيك بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في إعلان العقد الدولي، وشدد على الحاجة الملحة إلى الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن المكسيك وضعت خطط عملها الوطنية، التي تضمنت التزاماً رئاسياً بإنشاء جامعة لغات الشعوب الأصلية في المكسيك.

72- وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء تزايد عدد اللغات المعرضة لخطر الانقراض، وأبرزوا أهمية المساهمة في العقد الدولي ودعمه. وحثوا آلية الخبراء على إسداء المشورة إلى مجلس حقوق الإنسان بدعوة جميع الدول إلى معالجة مشكلة اندثار لغات الشعوب الأصلية والعمل مع الشعوب الأصلية المتضررة على وضع وتعزيز برامج لاستعادة هذه اللغات وإثرائها. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية توجيه خطط هذه البرامج نحو السياقين الوطني والمحلي.

عاشراً- حلقات نقاش حول حق الشعوب الأصلية في الانخراط بحرية في جميع أنشطتها التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على ممارسات الصيد، وعلى أثر موروثة الاستعمار على حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع من الشعوب الأصلية

73- عقدت آلية الخبراء حلقتي نقاش في إطار البند 8. وركزت حلقة النقاش الأولى على حق الشعوب الأصلية في الانخراط بحرية في جميع أنشطتها التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على ممارسات صيد الأسماك.

74- وافتتحت السيدة غوربونوفا، نائبة الرئيس، حلقة النقاش الأولى بتسليط الضوء على الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في مصائد الأسماك وحمايتها، على النحو المنصوص عليه في إعلان منظمة العمل الدولية واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169)، مشددة على أهمية الحفاظ على معارف هذه الشعوب وممارساتها ونظمها الاقتصادية التقليدية. ثم قدمت أعضاء فريق المناقشة وهم: ممثل الاتحاد الروسي ومستشار رئيس الوكالة الاتحادية للشؤون الإثنية، سيرغي تيموشكوف؛ ورئيسة شعبة حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مواردها في منظمة جاما الدولية، ليزلي يانسن؛ ورئيس وحدة الشعوب الأصلية في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يون فرنانديز دي لارينوا؛ ونائبة مدير شعبة حقوق الإنسان والتنمية في المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، سيل ستيدسن؛ ورئيس تحالف الأمم الأولى بشأن سمك السلمون البري، روبرت تشاميرلين.

75- وتبادل المشاركون في حلقة النقاش الخبرات الميدانية، بما في ذلك التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالوصول إلى أراضيها وأقاليمها ومواردها التقليدية والتحكم فيها في سياق صيد الأسماك. وشدد السيد تيموشكوف على أهمية الاعتراف بالحقوق الاقتصادية للشعوب الأصلية وحمايتها، ولا سيما فيما يتعلق بممارسات الصيد التقليدية، وسلط الضوء على الحاجة إلى آليات تنفيذ فعالة ودعم لتعزيز فرصها الاقتصادية وتنميتها المستدامة. وسلطت السيدة يانسن الضوء على أهمية الاعتراف بحقوق الإنسان الجماعية لصيادي الأسماك من الشعوب الأصلية وصونها. وشكل عدم

الاعتراف الرسمي عائقاً كبيراً أمام العديد من جماعات السكان الأصليين، مما أعاق وصولهم إلى مبادرات التنمية وحققهم في ممارسات الصيد التقليدية. وتحدث السيد فرنانديز دي لارينوا عن الاعتراف بالممارسات التقليدية لإدارة مصائد الأسماك وضمائها وعن حق الشعوب الأصلية في الوصول إلى تقاليدها والحفاظ عليها. ودعا إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وإعمالها على النحو الذي أكدته الإعلان، واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر مما يتيح الموافقة المستنيرة ودمج خبرة الشعوب الأصلية في صنع القرار. وتحدثت السيدة ستيدسن عن الصلة الثقافية والروحية والتقليدية العميقة التي تربط الشعوب الأصلية بمصائد الأسماك والموارد المائية. وأخيراً، ناقش السيد تشامبرلين الصعوبات التي تواجهها الأمم الأولى في كندا في الحصول على الاعتراف بحقوقها المتأصلة في إدارة مصائد الأسماك. وسلط الضوء على الأثر الإيجابي لتنفيذ الإعلان كنموذج للتعاون في صنع القرار، وحماية أراضي الشعوب الأصلية من آثار التصنيع وتعزيز سيادة الغذائية.

76- وركزت حلقة النقاش الثانية على التحديات المستمرة التي يواجهها أفراد مجتمع الميم الموسع من الشعوب الأصلية فيما يتعلق بأثر موروثات الاستعمار على حقوقهم. وافتتحت السيدة توكي، نائبة الرئيسة، حلقة النقاش وقدمت الخبر الممثل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، فيكتور مادريغال - بورلوز الذي قدم بياناً بالفيديو.

77- وقدمت نائبة الرئيسة مديرة الجلسة، سفيرة المساواة بين الجنسين (منطقة المحيط الهادئ)/تويا تانغاتا، لويزا وول، وهي سياسية سابقة كان لها تأثير في مشروع قانون الزواج المعدل في أوتياروا، نيوزيلندا، الذي أقر ليصبح قانوناً في عام 2013. وتحدثت السيدة وول في مقدمة كلمتها عن تجاربها الخاصة ثم قدمت المشاركين في حلقة النقاش وهم: الممثلة الخاصة المعنية بالميل الجنسي والهوية الجنسية في وزارة الخارجية الأرجنتينية، ألبا رويدا؛ وزميل من السكان الأصليين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان من غرينلاند، هو سيشينينغواك بولسن؛ ومواطن وناشط من ملوني النهر الأحمر أصله من نهر كراين، في مقاطعة مانيتوبا، كندا، هو ألبرت جي دي بيك.

78- وتبادل المشاركون في حلقة النقاش تجاربهم الشخصية وتجارب مجتمعاتهم المحلية. وأشارت السيدة رويدا إلى تقرير عام 2020 الصادر عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي ذكر أن جميع الهويات الجنسية المتنوعة تشكل جزءاً لا يتجزأ من حق تقرير المصير لكل شخص في إطار هوية أسلافه. وأوضح سيشينينغواك بولسن أن العديد من أفراد مجتمع الميم الموسع تعرضوا للتمييز داخل مجتمعاتهم بطرق مختلفة، بسبب الاستعمار والاستيعاب القسري. وعندما يتعلق الأمر بحقوق أفراد مجتمع الميم الموسع، لا بد من الالتفات إلى الشعوب الأصلية والاستماع إليها، ليس فقط لأن لديها معارف وممارسات متوارثة تتعلق بهذه القضايا، بل وأيضاً لأن تطبيع الجنس والحياة الجنسية تشكل جزءاً من عملية إنهاء الاستعمار. وتكلم السيد بيك عن مصطلح "ثنائيو الروح"، وهو مصطلح معاصر لعموم السكان الأصليين يستخدمه بعض أفراد مجتمع الميم الموسع الذين يكرمون الأرواح من الذكور والإناث وذوي الأنواع الجنسية الأخرى واللاجسانيين. ويمكن أيضاً استخدام المصطلح كمرادف للنشاط الجنسي للفردي أو نوع جنسه كهوية شاملة تضم نوع الجنس بالمثل والنشاط الجنسي في إطار تلك القيمة الروحية.

حادي عشر - جلسة التحوار مع آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

79- افتتح عضو آلية الخبراء السيد داماي مناقشة البند 5 وأشار إلى مساهمة آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في دورة الآلية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وكان الهدف من جلسة التحوار هو مواصلة العلاقة الإيجابية بين آليتي الخبراء.

80- وأوضحت رئيسة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، ليليانا فالينا، أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإعلان الحق في التنمية يعترفان بحق الشعوب في تقرير المصير وفي التنمية وفي المشاركة الكاملة في فوائد التنمية. غير أن إعلان الحق في التنمية لم يتضمن إشارة صريحة إلى الشعوب الأصلية، في حين أن إعلان حقوق الشعوب الأصلية لم يتناول الحق في التنمية بشكل كامل. وعليه، فإن أخذ الصكين في الاعتبار معاً يسمح بفهم أفضل لمفهوم حق الشعوب الأصلية في التنمية.

81- وأوضح بوني إيباهوه، وهو عضو في آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، أن الصلات المعيارية بين الإعلانين تؤكد أهمية هذا الحوار وأهمية استمرار التعاون بين آليتي الخبراء. وأشار إلى الدراسات السابقة وإلى دراسة مقبلة تتناول حقوق الشعوب الأصلية في سياق العدالة المناخية والحق في التنمية، وتدرس أثر أزمة المناخ على النظم الإيكولوجية والاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وستتطلب الدراسة من فرضية أن المجتمعات المحلية الضعيفة، ولا سيما في البلدان النامية، والمجتمعات المهمشة تاريخياً في البلدان المتقدمة، التي أسهمت بأقل قدر في الأزمة، تتحمل وطأة عواقبها.

82- وشدد عدة أعضاء في آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية على أهمية جمع بيانات مصنفة عالية الجودة، من شأنها أن تؤدي دوراً رئيسياً في وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة للشعوب الأصلية. وهذه مسألة أساسية لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تحلها إلا بتعاون جميع الدول الأعضاء.

83- وأشار بعض المشاركين إلى التنفيذ المحدود للسياسات الحكومية، وضعف آليات ضمان المشاركة الفعالة والهادفة للشعوب الأصلية، وعدم التماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة باعتبارها العنقبات الرئيسية التي تعيق إعمال الحق في التنمية. وسلط آخرون الضوء على الصلة الهامة بين حقوق الشعوب الأصلية في الأرض والأقاليم والموارد الطبيعية والحق في تقرير المصير والتنمية. وأوضح مشاركون آخرون أن الحق في التنمية يجب أن يشمل الحصول على الأغذية والأدوية التقليدية التي لا غنى عنها لصحة الشعوب الأصلية وثقافتها.

ثاني عشر - إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

84- في إطار البند 9، افتتح عضو آلية الخبراء، السيد داماي جلسة التحوار بين آلية الخبراء والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، السيد كالي تزاوي؛ ورئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، السيد ميخيا مونتالفو. وعضوة مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، السيدة إتيان. وركز الحوار على تنفيذ إعلان حقوق الشعوب الأصلية.

85- وشدد السيد ميخيا مونتالفو على أهمية الجهود التعاونية بين جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك آليات حقوق الشعوب الأصلية، والاعتراف بمنظورات وحقوق الشعوب الأصلية في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. وقدم لمحة عامة عن الدورة الأخيرة للمنتدى الدائم، التي ركزت على صحة الإنسان والبيئة والأرض، مع التركيز على الحوار بين الثقافات وبناء السلام لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، مع تمييزها عن المجموعات الأخرى، مثل مجموعات الأقليات أو المجتمعات المحلية.

86- وبينت السيدة إتيان الطرق التي دعم بها الصندوق ممثلي الشعوب الأصلية في مختلف مناسبات الأمم المتحدة. وفي عام 2022، دعم الصندوق مشاركة 145 ممثلاً لسكان الأصليين من أكثر من 50 بلداً في 13 حدثاً مختلفاً للأمم المتحدة. ومن المقرر أن يدعم، في عام 2023، مشاركة 162 ممثلاً لسكان الأصليين في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة. وتعاون الصندوق مع العديد من أصحاب المصلحة في بناء القدرات من خلال توفير فرص تدريب عبر الإنترنت وأخرى بالحضور الشخصي لمدة عام. وأدت جهود الصندوق إلى إنكاء الوعي العالمي بحقوق الشعوب الأصلية وإلى اتخاذ إجراءات وتوصيات محددة تتماشى مع الإعلان.

87- وناقش المقرر الخاص، السيد كالي تزاوي، تقريره عن التمويل الأخضر والانتقال العادل لحماية حقوق الشعوب الأصلية من منظور حقوق الإنسان، الذي كان من المقرر تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين، في أيلول/سبتمبر 2023، وتقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وسيركز التقرير على السياحة وحقوق الشعوب الأصلية، مع إيلاء اهتمام خاص للنهج المجتمعية إزاء السياحة. ودعا إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل فيما بين آليات حقوق الشعوب الأصلية لضمان حماية حقوق الشعوب الأصلية على النحو المنصوص عليه في الإعلان.

88- وعملاً بالفقرة 2(ب) من قرار مجلس حقوق الإنسان 25/33، ستقدم آلية الخبراء إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين تقريرها عن الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: إنشاء آليات رصد فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ الإعلان، الذي يتضمن مناقشة للممارسات الجيدة والدروس المستفادة⁽¹²⁾.

89- وأوضحت السيدة توكي، نائبة الرئيسة، أن التقرير يتناول الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام الإعلان، مع السعي إلى تقديم معلومات سياقية عن آليات الرصد القائمة لتنفيذه، بما في ذلك أمثلة على الغرض من تلك الآليات وولايتها وكيف يمكن أن تسهم في تحقيق غايات الإعلان. وأشارت أيضاً إلى أن التقرير يحلل الإطار القانوني والآليات القائمة، بما في ذلك أدوار الهيئات الإقليمية، والحكومات، والمحاكم المحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الشعوب الأصلية، في رصد التنفيذ.

90- واختتم التقرير بتوصيات تناولت التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول والشعوب الأصلية وأصحاب المصلحة الآخرون لتحقيق غايات الإعلان باعتباره الإطار القانوني الرئيسي لإنشاء آليات رصد فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بسبل منها اعتماد القوانين والإصلاحات والسياسات الدستورية، بما في ذلك خطط العمل الوطنية والتدابير والاستراتيجيات الإدارية؛ وضمان احترام التشاور والمشاركة والتعاون على أساس الحقوق؛ وتعزيز الآليات ومنابر الحوار القائمة بين الدول والشعوب الأصلية.

91- ودعت التوصيات الدول أيضاً إلى إنشاء هيئات رقابة وطنية مستقلة، تضم في عضويتها ممثلين عن كل من الدولة والشعوب الأصلية، لرصد التقدم المحرز في التنفيذ وتقييمه وتقديم تقارير سنوية عنه، مع التقيد بمبادئ الثقة والشفافية والشمول والتوازن.

92- وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء العقبة الرئيسية التي تعترض رصد تنفيذ الإعلان، وهي الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الدول للائتمان له. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء التضارب المحتمل بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية وسيادة الدول.

ثالث عشر - زيادة مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة

93- في إطار البند 11، قدم عضو آلية الخبراء السيد داماي معلومات محدثة عن الجهود والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، بما في ذلك عقد حلقة عمل الخبراء التي استمرت أربعة أيام بشأن السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمل مجلس حقوق الإنسان، التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتقريرها الموجز الذي طلبه المجلس في قراره 11/48.

94- وأشار ممثل حكومة الدانمرك إلى موقفها المتمثل في ضرورة استحداث مركز جديد، منفصل عن منظمات المجتمع المدني، لضمان مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في أعمال الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى مزيد من المناقشات عن كيفية تفعيل كل ما له علاقة بالتفاصيل، ولكن يجب على المجلس، على أقل تقدير، أن يعطي الأولوية لمشاركة الشعوب الأصلية ليس في المسائل التي لا تؤثر عليها فحسب، بل وأيضاً في المسائل التي تعنيها في واقع الحال. وشملت هذه المناقشات جلسات التحوار مع آلية الخبراء والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية خلال دورة أيلول/سبتمبر.

95- وأبرز كينيث دير، عضو لجنة العلاقات الخارجية لشعب هودينوسوني، أن جهود الشعوب الأصلية للمشاركة في الأمم المتحدة قد بدأت قبل 100 عام، بعد منع زعيم ديسكاويه من الدخول إلى عصابة الأمم. وافترض أن العالم كان يمكن أن يكون مختلفاً اليوم لو تم الاعتراف بالشعوب الأصلية في عصابة الأمم، التي مثلت بداية العلاقات الدولية.

96- وأشارت ممثلة غواتيمالا إلى التوصيات التي وضعت في حلقة عمل الخبراء وأكد أن قرار المجلس بشأن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية سيقدم في الدورة المقبلة للمجلس. وسلطت الضوء أيضاً على جلسات التحوار المقبلة بين المقرر الخاص وآلية الخبراء بوصفها منتديات مواتية لمشاركة الشعوب الأصلية على نطاق أوسع.

97- وقال أول سفير أسترالي لشعوب الأمم الأولى بضرورة استحداث مركز جديد، مختلف عن مركز منظمات المجتمع المدني، لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، بغض النظر عن كيفية تعريف الأصلانية. وتمثلت إحدى التوصيات التي انبثقت عن المناقشات التي دارت في حلقة عمل الخبراء في الإشارة إلى معايير وآليات الاعتماد، بدلاً من معايير الاختيار وآليات إلغاء الاختيار. ويمكن أن يمهّد السبيل نحو تحديد من يمكنه المشاركة في الأمم المتحدة.

98- وأشار ممثل هيئة التنسيق المعنية بالشعوب الأصلية لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، غزالي أوهوريللا، إلى عدة توصيات قدمت من شأنها تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال المجلس، بما في ذلك حلقات العمل الأربع التي استمرت كل منها يومين والتي طلب المجلس إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقدها، بما يكفل مشاركة ممثلي المناطق الاجتماعية والثقافية السبع للشعوب الأصلية، وكذلك الطلب إلى الرئيسين المشاركين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن حلقات العمل، بغية وضع مشروع قرار بشأن تعزيز المشاركة وتقديمه إلى المجلس قبل دورته التاسعة والخمسين.

99- وحث أعضاء آخرون في آلية الخبراء وعدة دول أعضاء على إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة وأعربوا عن تأييدهم لوضع جديد لمؤسسات الشعوب الأصلية.

رابع عشر - الأعمال المقبلة لآلية الخبراء، بما فيها الدراسات المواضيعية

100- قادت السيدة دورو، عضوة آلية الخبراء، المناقشة بشأن البند 12، التي اقترح المشاركون خلالها إجراء دراسات مواضيعية مختلفة يمكن أن تجريها آلية الخبراء، بما في ذلك بشأن اتفاقات السلام، ووسائل الإعلام الخاصة بالسكان الأصليين، وتأثير النفايات السمية على مصائد الأسماك التابعة للشعوب الأصلية. وأحاطت آلية الخبراء علماً بالمقترحات.

101- وقررت آلية الخبراء أن دراستها السنوية المقبلة عن حالة حق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم في تحقيق غايات الإعلان، التي صدر تكليف من المجلس بإجرائها في الفقرة 2(أ) من قراره 25/33، ينبغي أن تتطوي على تحليل للقوانين والتشريعات والسياسات والديساتير والأحكام القضائية وغيرها من الآليات، وأن تتناول سبل اتخاذ الدول تدابير لتحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وفقاً للمادة 38 من الإعلان. وستعقد آلية الخبراء حلقة دراسية للخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لإثراء الدراسة.